14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الخميس والجمعة- 21 - 22 مارس 2013م - العدد 15720

عرب وعالم

إشراف/ محمد مفتاح

روسيا تؤكد استخدام "المعارضة المسلّحة" في سوريا أسلحة كيميائية

■ موسكو / متابعات :

أعلن مصدر رسمي من وزارة الخارجية الروسية أنه بحسب المعلومات الواردة من دمشق، فقد تم توثيق استخدام المعارضة المسلحة لأسلحة كيميائية.

وقالت "الخارجية الروسية" إنه نتيجة لانفجار ذخائر تحتوي على غازات سامة لقي 16 شخصاً مصرعهم، وأصيب نحو 100 مواطن بجراح في منطقة حلب.

واعتبرت موسكو أن ما حدث يشكّل تطوراً مثيراً للقلق وخطيراً في مسار الأزمة السورية، معربة عن قلقها من وقوع أسلحة كيميائية في أيدي "الجماعات المسلحة"، وهو ما يزيد الوضع سوءا، وينقل المواجهات إلى مستوى جديد.

وجددت موسكو دعوتها لكل القوى المعتدلة إلى نبذ العنف واتخاذ خطوات عملية نحو التسوية السلمية وبدء الحوار، على أساس اتفاق جينيف.

من جهتهم علّق متخصصون في الملف السوري أن بيان الخارجية – بحسب نصه – جاء على أساس معلومات وكالة "سانا"، ويمكن أن يكون في إطار قلق روسيا من التصعيد الجاري، واستياء موسكو من نتائج انتخاب رئيس الحكومة الانتقالية.

واستبعد المحللون لجوء المقاتلين لاستخدام الأسلحة الكيميائية باعتبار أن المعارضة اليوم لا تحتاج لإثارة مزيد من الاستفزاز أو القلق في الأوساط الغربية التي بدأت عملياً تمدها بالأسلحة.

لكن المتخصصين لا ينفون – في الوقت نفسه- الحادثة في ظل حالة الفوضى الجارية في تحركات المعارضة المسلحة، فيما لم تعلّق المصادر الرسمية الروسية على هذه الحادثة تأكيداً أو نفياً، مكتفين بالإشارة إلى بيان الخارجية.

واعتبر العديد من الصحافيين الروس المتابعين للملف السوري أنه من غير المستبعد أن يكون بيان الخارجية تمهيداً لتقديم دعم عسكري بشكل صريح للنظام السوري، في إطار تحقيق توازن يضمن حماية أكثر من 30 ألف روسي يقيمون في سوريا، إضافة إلى نحو 25 ألفا من مواطني رابطة الدول المستقلة، أو تغطية على استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية.

الجهاديون يهددون بحرب طائفية في أسيوط

سلطت صحيفة (واشنطن بوست) الأمريكية الضوء على الجهاديين السابقين الذين تعهدوا بتولي مهام الشرطة، ورفعوا حدة التوتر في محافظة أسيوط.

وقالت الصحيفة إن الجماعة الإسلامية شنت تمردا دمويا هناك، وهاجمت الشرطة والمسيحيين في حملة لإقامة دولة إسلامية. والآن كقوة سياسية متصاعدة، يقول الجهاديون السابقون إنهم سيشكلون شرطتهم الخاصة وأكدوا على ضرورة ضمان تطبيق القانون والنظام في محافظة أسيوط.

وأشارت الصحيفة إلى أن إعلان الجماعة من شأنه أن يدخل المحافظة في دوامة من التوتر ويثير المخاوف من الإسلاميين المتشددين الذين يدعون إلى التطبيق الصارم للشريعة، وتنفيذ القانون بأيديهم، مما يهدد التوازن الطائفي الهش بين المسلمين والمسيحيين هناك.

وحذرت المعارضة من أنه في حال نجاح تلك في أسيوط، فإن ذلك سيمهد الطريق أمام المتشددين في أي مكان آخر في مصر للاستفادة من الفوضى في البلاد وزيادة قوتهم.

الجدير بالذكر أن المخاوف بشأن القصاص، سواء أكانت من المسلمين أو غيرهم، هي بالفعل مرتفعة في مصر، والدليل على ذلك ما حدث بمدينة سمنود بالغربية هذا الأسبوع حيث تم قتل اثنين من اللصوص المزعومين، وعلقت جثتاهما من القدمين في عوارض خشبية أمام حشد من الأهالي في محطة عامة للأتوبيسات.

«الشرطة الشعبية» رمز للفوضى الشاملة

قالت صحيفة «جلوبال بوست» الأمريكية إنه في الوقت الذي تستمر فيه الشرطة في إضرابها، تدرس الحكومة خيار استبدال الشرطة بشركات الأمن الخاصة.

ووصفت الإجراء بـ«المثير للجدل». وأشارت الصحيفة إلى مشروع القانون الذي تقدم به حزب الحرية والعدالة، والذي سيسمح لشركات الأمن الخاصة بالسيطرة على السكان، متوقعة أنها ربما تكون محاولة لتهميش قوات الشرطة غير الودية بصورة متزايدة، على حد قول جلوبال بوست.

وتابعت الصحيفة أنه على ما يبدو أن الشرطة في مصر قد فاض بها الكيل، حيث دخلت في إضراب عن العمل منذ بداية الشهر الحالي. وأضافت أن المصريين يقولون إنهم لم يلاحظوا اختلافًا كبيرًا في أفراد الشرطة الذين اشتهروا بوحشيتهم أثناء الثورة المصرية، والآن هم بعيدون عن الشوارع. وأشارت إلى أن المصريين يرون أن تواجد رجال الشرطة على أي حال كان يثير مزيدًا من العنف.

وأكدت «جلوبال بوست» أن التمرد الحالي كان قد أثار جرس إنذار من قبل المسئولين حول طرح فكرة اللجان الشعبية أو الميليشيات وشركات الأمن الخاصة للقيام بمهام الشرطة بطريقة شرعية غير رسمية لسد الفراغ. ولفتت إلى أن هناك قلقًا من أن ظاهرة قيام المواطنين بسلطة الأمن قد تمهد الطريق إلى مزيد من الفوضى وإلى انهيار محتمل للدولة. وأضاف أن إضراب الشرطة غير المسبوق يعتبر تحديًا خطيرًا لحكومة «مرسي» المترنحة بالفعل.

في سياق متصل، وصفت وكالة أسوشيتدبرس الأمريكية قتل شخصين في الغربية بـ«رمز الفوضى الشاملة والانفلات الأمني ذي الأحجام المرعبة في مصر». وقالت إن هذه الجريمة «من أكثر الحالات تطرفا في ظاهرة تولي المواطنين سلطة الأمن طوال عامين من تدهوره بعد ثورة يناير».

وبرر ممدوح منير المتحدث باسم الإخوان المسلمين في الغربية، لأسوشيتد برس حالات الإعدام خارج القانون بأنها تبعت سلسلة من الاغتصابات وخطف الفتيات بعد مغادرتهن المدارس خلال الشهور الماضية. وأضاف: «لسوء الحظ، الشرطة خارج الصورة تماما في الغربية، ليسوا متقبلين لمناصبهم ولا لرئيسهم أو لدورهم بعد الثورة».

كما نقلت الوكالة عن مصور شهد الواقعة قوله إن بعض الأشخاص هددوه بالقتل إذا التقط صورا بكاميرته.

أما صحيفة «الديلي ميل» البريطانية فقالت إن الفوضى تسيطر على الشوارع المصرية، ووصفت الجريمة التي وقعت بالغربية بأنها «صور مرعبة تسلط الضوء على التدهور المقلق في أمن مصر».

وثيقة منسوبة لـ«حماس» تؤكد وجود «كتائب القسام» في مصر لمساندة «الإخوان» ..

مسؤول «كتائب القسام» بسيناء يطلب الدعم بعد اعتقال عدد منهم

قائد حماس في مصر يخاطب مسؤوليه: مجاهدونا في مرمى النيران

■ القاهرة / متابعات :

كشفت وثيقة سرية خاصة بحركة حماس،عن دفعها بعدد من كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري التابع لها، إلى مصر خلال الأشهر الماضية لمساندة الإخوان.

وتحوي الوثيقة خطابا صادرا من إحدى وحدات كتائب القسام التابعة لحركة حماس المتواجدة في مصر، وتحديداً في شبه جزيرة سيناء، يطلب فيه مسؤول جهاز الأمن الخاص للحركة من قيادات حماس في فلسطين تعليمات جديدة لمواجهة التضييق الأمني الذي يتعرض له أفراد القسام في مصر، وهو ما ترتب عليه اعتقال عدد منهم، وإصابة آخرين في اشتباكات مع قوات الأمن المصرية، بحسب ما يؤكده الخطاب.

وعرض مسؤول الأمن الخاص أيضا في خطابه الموجه إلى مسؤول جهاز الدعوة في فلسطين، بتاريخ 10 فبراير الماضي، عرضاً مختصراً لمستجدات الأوضاع الخاصة بمن وصفهم بالمجاهدين في مصر، وقال إنهم باتوا في مرمى النار ويواجهون خطرا محدقا نتيجة ما تم تسريبه من وثائق بخصوص التكليفات التي صدرت بمساندة الإخوة في مصر الشقيقة، بحسب وصف الخطاب.

وقال مسؤول جهاز الأمن الخاص في خطابه إنه علم باعتقال عدد من المجاهدين، وإصابة آخرين بالرصاص، لافتا إلى أنه تم نقلهم إلى أماكن آمنة بمساندة الإخوة هناك، بعيداً عن أعين عملاء النظام البائد، وأذناب أجهزة الأمن، وأوضح أن هذا الأمر لا يكفي. وختم مسؤول الأمن الخاص بالقسام في مصر خطابه بالقول: وعليه نضع بين أيديكم هذه المستجدات للتعامل معها حسب رؤيتكم السديدة.

من جانبه، قال سمير غطاس، مدير مركز منتدى دراسات الشرق الأوسط، إن حركة حماس دائماً تشكك في صحة كل الوثائق التي تكشف طبيعة تواجدها في مصر لمساعدة الإخوان المسلمين. وأضاف: علينا أن نربط هذه الخطاب بوثيقة سابقة صادرة من كتائب القسام تدعو الأجنحة التابعة لها لتجهيز 500 فرد استعداداً للدخول إلى الأراضي المصرية، وكذلك وثيقة الشيك الصادر من دولة قطر بمبلغ 250 مليون دولار باسم خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، لصالح كتائب القسام، ليقوموا بمساعدة الإخوان في مصر، والذي لم تنفه قطر نفسها، بينما نفته حركة حماس. كما دعا في الوقت نفسه إلى ربط هذا الخطاب بالرسائل التي وجدت على الهاتف الشخصي لحارس نائب المرشد، خيرت الشاطر، والتي كان يطلب فيها من القسام إمدادهم بالسلاح. وقال «غطاس» إن هذه الوثيقة تؤكد تواجد وحدات تابعة لحركة حماس تعمل في مصر.

وطالب مدير منتدى الشرق الأوسط بتشكيل لجنة قضائية من عناصر الأجهزة السيادية والجيش تضم اثنين من كل جهة، للتحقيق في حادث مقتل 16 من الجنود المصريين في رفح في رمضان الماضي، وعلاقته بهذا الخطاب، وبالأقمشة الخاصة بملابس الجيش والداخلية التي تم تهريبها، بينما كانت في طريقها لغزة عبر أحد الأنفاق.

وأشار «غطاس» لتصريحات عصام الحداد، مستشار الرئيس للشؤون الخارجية، والتي قال فيها إن الجيش المصري أغلق الأنفاق بسبب تهريب الأسلحة من غزة إلى مصر، مطالبا بالإعلان عن مصير الأسلحة التي تم تهريبها لمصر خلال الفترة الماضية.

من جانبه، شكك إبراهيم الدراوى، مدير مركز الدراسات الفلسطينية بالقاهرة، في صحة الوثيقة، وأكد أن حركات المقاومة وأذرعها العسكرية لا تلجأ للتواصل عبر الإنترنت إنما تلجا لطرق أخرى للتواصل أكثر أماناً، منها التواصل الشخصي.

وأضاف «الدراوى»: هذا الخطاب يستطيع أي شخص يمتلك مهارات الطباعة والكتابة عمل عشرات النسخ منه وتوزيعها.

وقال: لا أستبعد أن يكون وراء مثل هذا الخطاب النظام السوري والإعلام التابع له في مصر، بهدف معاقبة حماس على خروجها من دمشق. وأضاف أنه من غير المستبعد أن يكون وراء مثل هذه الوثائق بعض الإسرائيليين الذين تواجدوا بكثافة في مصر بعد الثورة، بهدف تشويه العلاقة بين المصريين والفلسطينيين.

فيما أكد الخبير الاستراتيجي اللواء محمود خلف أنه من الصعب على أي شخص الإجابة عن السؤال الخاص بحقيقة تواجد عناصر القسام في مصر. وقال إنه من غير الوارد وجود تشكيلات مسلحة تابعة لحماس أو غيرها، لكن المؤكد أن في مصر فلسطينيين من الوارد أن يكونوا تابعين لأي جهة، وعن الخطاب الذي حصلت عليه «اليوم السابع»، قال «خلف»: لا أعترف بمثل هذه الخطابات، مشددا على أن الجيش المصري يقظ تماما، ويفرض سيطرته على كل الأراضي المصرية، لافتا إلى أن الأنفاق تجرى الآن عملية هدمها، وأن الخارجين على القانون ومن يحاولون النيل من أمن مصر الآن في النفس الأخير.

وأضاف: أنا أحمل حركة حماس حتى هذه اللحظة المسؤولية الأدبية والقانونية عن مقتل 16 من جنود القوات المسلحة في رمضان الماضي.

بدوره رفض كمال الهلباوي، المتحدث السابق باسم جماعة الإخوان في أوروبا، التعليق على الخطاب، وقال: أنا لا أثق في صحة مثل هذه الوثائق، خاصة أن مثل هذه التنظيمات ليس من السهل أن يحصل أحد على وثائقها الخاصة أو مراسلاتها المتبادلة.

كلمات

› حمد طه النقر

سقط المُرشد.. ونجحت حنان!!

مرة أخرى، كان الصحفيون يوم الجمعة 15 مارس 2013 على موعد مع التاريخ والثورة.. كانت المرة الأولى في عام 2003 عندما هزم النقيب المستقل جلال عارف، المرشح الحكومي لمنصب النقيب في سابقة كان لها ما لها.. فقد اختار الصحفيون حينها شعار «التغيير»، وحرروا سلم النقابة الذي صار حاضنة للحركات السياسية التي بشرت بالثورة.. شهد سلم النقابة مولد حركة «كفاية» التي فتحت الباب واسعا أمام انتفاضة القضاة ثم حركة 6 أبريل وغيرها.. ولا أخالنى مبالغاً إن قلتُ إن انتفاضة الصحفيين في 2003 هي التي دشنت الحراك السياسي الذي تراكم وتصاعد حتى تُوج باندلاع ثورة 25 يناير العظيمة.

وسطر الصحفيون تاريخاً جديداً يوم الجمعة.. انعقدت الجمعية العمومية العادية في غياب النقيب دون عذر للمرة الأولى في تاريخ النقابة.. صحيح أن الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العمومية شعروا بكثير من الارتياح لتغيب النقيب، وخاصة أن مجرد دخوله النقابة في الشهور الأخيرة كان كفيلاً بإثارة المشاكل والخلافات بين الزملاء.. ولكن تغيبه دون عذر كان سابقة خطيرة تنطوي على عدم احترام للجمعية العمومية، صاحبة السلطة الأعلى في النقابة، وكان يجب توجيه اللوم إليه في ذلك لأن التاريخ لا يعرف الخواطر.. ولكن الجميع تعاملوا مع الموقف على قاعدة «ابعد عن الشر وغني له»!!.. والحقيقة أنه ما كان يجب إعفاء نقيب الصحفيين من إضافة هذه السقطة إلى سجل سوابقه السوداء التي ليس لها نظير في تاريخ النقابة منذ إنشائها عام 1941.. فهو أول نقيب يستفيد من موقعه لتولى منصب أعلى مما كان يشغله وقت انتخابه، إذ قفز على منصب رئيس مجلس إدارة الأهرام بعد المشاركة في جريمة «أخونة» المناصب العليا في الصحف القومية عن طريق مجلس الشورى الإخواني.. وهو أول نقيب يُحال إلى التأديب لأنه خالف قرار مجلس النقابة بمقاطعة اللجنة التأسيسية الباطلة المكلفة بوضع مشروع الدستور الجديد.. ولم يكتف بهذه المخالفة الفاجرة، بل كان أداؤه في اللجنة واحتقاره من جانب رئيسها على الملأ أمراً مهيناً للصحافة والصحفيين لم يسبق له مثيل!!

ناهيك عن جريمة مشاركته في دستور مشوه ومعيب معاد للحريات وخاصة حرية الصحافة والإعلام!!.. أما عن تخليه عن الدفاع عن حقوق زملائه، وتقاعسه عن السعي لتوفير الضمانات التي تكفل حمايتهم أثناء أدائهم لمهامهم، فحدث ولا حرج!!.. فحتى عندما بلغ الخطر تهديد الحياة والقتل، كما حدث في حالة الشهيد الحسيني أبو ضيف الذي اغتالته ميليشيا الإخوان في محيط قصر الاتحادية بينما كان يؤدي مهمته بصورة سلمية متسلحاً بكاميراته ليس إلا، فإن ذلك لم يحرك شعرة في رأس النقيب الذي لم يقدم حتى واجب العزاء، فضلا عن الامتناع عن المطالبة بفتح تحقيق في هذه الجريمة البشعة في حق الصحافة!!

وفي غياب النقيب، نجحت الجمعية العمومية في طي صفحته السوداء في تاريخ نقابتنا العتيدة، واتخذت بالإجماع توصيات حاسمة وتاريخية أهمها رفض الدستور الإخواني والمشاركة في النضال من أجل إسقاطه، وكذلك إدانة الهجمة المنظمة التي يشنها الإخوان ضد الصحافة والإعلام، إضافة إلى التأكيد على القرارات المتتالية للجمعيات العمومية السابقة برفض التطبيع مع العدو الصهيوني حتى يحصل الفلسطينيون على حقهم الكامل في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس.. وكان من الأهمية بمكان صدور هذه التوصية الأخيرة في هذا الوقت بالذات على خلفية الغزل الصريح والفج بين الإخوان وتابعتهم «حماس» من جانب، وبين أمريكا وإسرائيل على الجانب الآخر!!

غير أن أهم ما تمخضت عنه الجمعية العمومية هو السقوط المدوي لكافة المرشحين الذين كانت تدعمهم جماعة الإخوان، وخاصة المرشح على منصب النقيب الذي كان منتمياً للحزب الوطني وترشح على قوائمه في الانتخابات البرلمانية من قبل، ومع ذلك لم يجد الإخوان غضاضة في تأييده في إطار تعاونهم مع فلول الوطني في مختلف المجالات وأبرزها المناصب العليا في المؤسسات الصحفية.. وليس صحيحاً بالمرة أن الإخوان لم يكن لهم مرشحون في هذه الانتخابات، وإنما ذلك هو ديدنهم في الكذب والمراوغة.. ففي كل مرة يدفعون بكوادر «نشطة» أو «نائمة» ويقدمون لها الدعم المادي والتنظيمي فإذا نجحوا اعترفوا بهم وتفاخروا، أما إن لم يحالفهم الحظ فإنهم يتبرأون منهم بلا خجل!!

ولكن يبقى الإنجاز الأهم والأبرز، بل والتاريخي، لجمعيتنا الأخيرة هو انتخاب الزميلة «حنان فكري» لعضوية المجلس، وتلك هي أم المفاجآت بلا جدال.. فهي أول صحفية مسيحية تفوز بعضوية المجلس في تاريخ النقابة.. وكونها امرأة ولا تنتمي إلى مؤسسة صحفية كبيرة، جعل من فوزها مسألة شبه مستحيلة، وخاصة في ظل التعصب «القبلي» للمؤسسة، وكذلك الاستقطاب الطائفي الذي أصاب حتى الأسرة الصحفية منذ فتح النظام الساداتي أبواب مصر أمام طاعون التطرف الديني الذي «ضعضع» هوية البلاد، وأثار رياح الكراهية والعنف التي أزهقت روحه وأرواح آلاف الأبرياء!!.. ورأيي المتواضع أن سر نجاح حنان يرجع أولاً إلى إصرارها على مواصلة نشاطها الثوري والنقابي بنفس الحماس رغم عدم نجاحها في الانتخابات السابقة.. ولكن الأهم من ذلك أن الجماعة الصحفية اكتشفت، مثل أغلب المصريين، كذب الإخوان ونفاقهم وخيانتهم للثورة ودماء الشهداء، وفشلهم الذريع في الحكم، وتورطهم في التحريض والقتل، والعدوان المنهج على حقوق المرأة والمسيحيين.. وربما تؤسس الجمعية العمومية الأخيرة لنقابة الصحفيين لموجة ثورية جديدة، ولكن الأهم والمؤكد أنها بدأت بالهتاف بسقوط حكم المرشد وانتهت بإعلان النجاح الباهر وغير المسبوق لصحفية مسيحية!!

حول العالم

هجومان ضد الحزب الحاكم ووزارة بتركيا

■ أنقرة / وكالات :

استهدف هجومان متزامنان وقعا مساء أمس الأول المقر العام لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وأحد المباني الملحقة بوزارة العدل في العاصمة أنقرة، مما أسفر عن إصابة شخص واحد.

وأعلن وزير العدل التركي سعد الله أرجين للصحفيين أن قنبلتين يدويتين انفجرتا قبيل الساعة 21.00 (19.00 بتوقيت غرينيتش) أمام مدخل مبنى ملحق بوزارة العدل، وأشار إلى أن زوجة أحد الموظفين أصيبت بجروح طفيفة.

وأضاف الوزير أن الهجوم الثاني بقاذفة صواريخ استهدف مقر حزب العدالة والتنمية الحاكم بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان.

وأعلنت رئاسة الوزراء التركية في بيان أن رجب طيب أردوغان اتصل بكل من وزير العدل ووزير الداخلية معمر غولر، ليطلع منهما على آخر التطورات بخصوص الهجومين.

وهاتف أردوغان الوزيرين من العاصمة الدنماركية كوبنهاغن التي توجه إليها في إطار زيارة رسمية تستغرق عدة أيام، وأشار البيان إلى أن رئيس الوزراء يتابع تطورات الحادث لحظة بلحظة.

ولم يشر وزير العدل التركي إلى أي جهة بعينها قد تكون وراء الهجومين، لكنه أوضح أن تركيا تعيش «لحظات مهمة» وأن هذه اللحظات مناسبة لمحاولات «التخريب».

وأضاف الوزير «أن العنف والإرهاب طريق يلجأ إليه الجبناء والإرهابيون»، مشيراً إلى من يلجؤون إلى مثل تلك الأساليب بأنهم يريدون فقط أن يظهروا على سطح الأحداث، لفشلهم في الوصول إلى ما يهدفون إليه عن طريق التفكير والحوار.

وأكد سعد الله أرجين أن الحكومة التركية ستستمر بثبات في مساعيها من أجل إنهاء كافة أشكال العنف في البلاد، وقال إن مثل تلك الأفعال لن تصل إلى مرادها على الإطلاق.

ويأتي الهجوم المزدوج في الوقت الذي أعلن فيه رئيس حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان الاثنين الماضي أنه سيدعو قواته إلى وقف لإطلاق النار، في بادرة قد تعزز الآمال في إرساء السلام ووقف نزاع خلّف 45 ألف قتيل منذ 1984.

استقالة وزير فرنسي بفضيحة احتيال ضريبي

■ باريس / وكالات :

أعلنت الرئاسة الفرنسية استقالة وزير خزانتها جيروم كاوزاك، الذي يتولى ملف التهرب الضريبي، من منصبه عقب ساعات من فتح تحقيق في قضية احتيال ضريبي عرفت باسم «فضيحة كاوزاك».

وقالت الرئاسة في بيان إن الرئيس فرانسوا هولاند أنهى عمل كاوزاك بناء على طلبه في أعقاب إعلان المدعين في فرنسا فتح باب التحقيق مع الوزير بشأن تقارير تحدثت عن احتفاظه بحساب مصرفي سري في سويسرا للتهرب من الضرائب.

وكان الادعاء الفرنسي قد طلب قبل ذلك بثلاث ساعات فتح تحقيق رسمي في القضية التي باتت تعرف باسم «فضيحة كاوزاك» الذي يقود الحملة ضد التهرب الضريبي في البلاد.

وقال مكتب الادعاء في باريس إنه طلب فتح تحقيق شامل في القضية بعد أن أظهر تحقيق أولي أن الرجل كان يتحدث عن حساب سري في سويسرا في تسجيلات تعود إلى عام 2000.

وأشار الادعاء إلى أن ثمة ثلاثة شهود أقروا بأن الصوت الموجود في التسجيلات هو صوت الوزير، بعد أن قام ممثلو الادعاء بتشغيل التسجيلات أمامهم.

أما كاوزاك (60 عاما) -الذي كان جراح تجميل- فأكد في بيان منفصل أنه «بريء»، وأن استقالته تهدف إلى إتاحة الفرصة أمام سلطات الادعاء لأداء مهمتها بصورة جيدة، بحسب تعبيره.

وسبق كذلك أن ذكر في العام الماضي أمام البرلمان الفرنسي أنه لا يملك، ولم يملك- أي حسابات مصرفية خارج فرنسا.

ولكن موقع ميديا بارت نسف تلك الادعاءات ونشر تقريرا أواخر العام الماضي ذكر فيه أنه امتلك حسابا في مصرف يو بي إس السويسري حتى السنوات التي ترأس فيها لجنة الشؤون المالية في البرلمان الفرنسي عام 2010، وأنه حوّل من خلال هذا الحساب أموالا لسنغافورة.

كوريا الشمالية تهدد بالرد على طلعات «بي 52»

■ واشنطن / وكالات :

وصفت كوريا الشمالية الطلعات التدريبية التي تقوم بها القاذفات «بي 52» الأميركية فوق كوريا الجنوبية في إطار المناورات المشتركة بين سول والولايات المتحدة بأنها «استفزاز غير مقبول»، وهددت باللجوء إلى عمل عسكري في حال تواصلت هذه الطلعات.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية الكورية الشمالية عن متحدث باسم وزارة الخارجية في بيونغ يانغ قوله، إن الشمال يراقب عن كثب نشاط القاذفة الإستراتيجية «بي 52»، واعتبر تحليقها في شبه الجزيرة الكورية استفزازا غير مقبول.

وأضاف المتحدث أن الولايات المتحدة تدخل وسائل حربية إستراتيجية نووية إلى الأرخبيل الكوري «في وقت يقترب فيه الوضع من الانحدار إلى الحرب»، وأشار إلى أنه في حال ظهور القاذفة مرة أخرى في شبه الجزيرة الكورية، فلن يكون من الممكن تجنب رد عسكري قوي.

وكان البنتاغون قد كشف يوم الاثنين عن تحليق الطائرة «بي 52» فوق كوريا الجنوبية في الثامن من مارس ، ضمن المناورات العسكرية السنوية بين البلدين. كما ذكرت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية (يونهاب) أمس الأربعاء أن قاذفة أخرى من الطراز ذاته حلقت الثلاثاء الماضي.

وقال المتحدث باسم البنتاغون جورج ليتل إن القصد من مشاركة القاذفات في التدريبات العسكرية المشتركة، هو إثبات قدرة التحالف القوي على مواجهة تهديدات كوريا الشمالية.

وقد استخدمت القاذفات منذ خمسينيات القرن الماضي، وهي قادرة على تنفيذ ضربات نووية.